|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)**  **الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  | |  |
|  | |  | |
| الجلسة العامة | | الإضافة 13 للوثيقة 42-A | |
|  | | 10 أكتوبر 2016 | |
|  | | الأصل: بالإنكليزية | |
|  | | | |
| إدارات الاتحاد الإفريقي للاتصالات | | | |
| مشروع القرار الجديد [AFCP‑2] - استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي | | | |
|  | | | |

|  |  |
| --- | --- |
| بما أن الشمول المالي هو من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، وأن الحصول على الموارد المالية هو مصدر قلق عالمي ويتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي، يشجّع مشروع القرار هذا على اعتماد توصيات لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتعزيز الشمول المالي، ورقمنة المدفوعات الحكومية وتحسين إدارتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. | **ملخص:** |

# 1 مقدمة

الشمول المالي هو من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، والحصول على الموارد المالية هو مصدر قلق عالمي ويتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي. وتعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما تكنولوجيات الهواتف المتنقلة، إحدى الطرق لسدّ فجوة الشمول المالي. ويقتضي ذلك من الهيئة التنظيمية لقطاع الاتصالات والهيئة التنظيمية لقطاع الخدمات المالية التعاون وتبادل أفضل الممارسات نظراً إلى أن الخدمات المالية الرقمية تشمل مجالات تقع ضمن اختصاص كلتا الهيئتين التنظيميتين.

# 2 المقترح

يشجّع مشروع القرار الجديد الملحق بالوثيقة على اعتماد توصيات لتحسين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتعزيز الشمول المالي، ورقمنة المدفوعات الحكومية وتحسين إدارتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ووضع معايير ومبادئ توجيهية في مجالات التشغيل البيني ورقمنة المدفوعات وأمن المعاملات في الخدمات المالية الرقمية.

ADD AFCP/42A13/1

مشـروع القـرار الجديـد [AFCP‑2]

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي

(الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

إذ تذكّر

*أ )* بأن الشمول المالي هو من العوامل الأساسية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء. ويوجد عالمياً ما يصل إلى ملياري شخص من المحرومين من الحصول على الخدمات المالية الرسمية وأكثر من %50 من البالغين في أفقر الأسر الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية؛

*ب)* بأنه وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي بشأن الشمول المالي في العالم، لا يزال أكثر من نصف البالغين في أفقر %40 من الأسر في البلدان النامية بدون حسابات مصرفية في عام 2014. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك حسابات مصرفية لا تضيق كثيراً: ففي عام 2011، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 47 في المائة مقابل 54 في المائة للرجال؛ وفي عام 2014، بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 58 في المائة مقارنة بنسبة 56 في المائة للرجال. وعلى المستوى الإقليمي فإن الفجوة بين الجنسين هي أكبر حجماً في جنوب آسيا، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات مصرفية 37 في المائة مقارنة بنسبة 55 في المائة للرجال؛

*ج)* بأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما تكنولوجيات الهواتف المتنقلة، هو إحدى الطرق لسد فجوة الشمول الرقمي. وحالياً، تعتبر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الوحيدة التي أبلغت فيها نسبة 10 في المائة من البالغين بأن لديها حسابات مالية متنقلة؛

*د )* بأن الاتحاد يرمي إلى تعزيز التعاون بين الأعضاء تحقيقاً لانسجام تنمية الاتصالات وتبادل أفضل الممارسات وتمكيناً من تقديم الخدمات بأقل تكلفة؛

*ﻫ )* بقرار المجلس 1353 (جنيف 2012) الذي يعترف بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عناصر أساسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويكلف الأمين العام، بالتعاون مع مديري المكاتب، بتحديد الأنشطة الجديدة التي ينبغي أن يضطلع بها الاتحاد لدعم البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن مسألة الحصول على الموارد المالية هي مصدر قلق عالمي وتتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي؛

*ب)* القرار 70/1 للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015، المعنون *"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"*، الذي يعترف بأنه ينطلق من الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها، ويشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة التي تضع القضاء على الفقر في صميمها وترمي إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

*ج)* أن هذه الخطة الجديدة تضطلع *بعدة أمور من بينها* اعتماد وتنفيذ سياسات ترمي إلى زيادة الشمول المالي وإدماجه بالتالي في عدة أهداف مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها؛

*د )* ضرورة التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الهيئتين التنظيميتين لقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية نظراً إلى أن الخدمات المالية الرقمية تشمل مجالات تقع ضمن اختصاص كلتا الهيئتين التنظيميتين،

وإذ تشير إلى

*أ )* هدف النفاذ المالي الشامل الذي حدده البنك الدوي لعام 2020 وإلى أن هذا الهدف سيتحقق على الصعيد العالمي من خلال توفير النفاذ إلى حساب أو جهاز إلكتروني لتخزين الأموال وإرسال المدفوعات وتلقي الودائع بوصفه اللبنة الأساسية لإدارة حياة الناس المالية؛

*ب)* أن البنك الدولي تعهد بتمكين مليار شخص من الحصول على حسابات جارية من خلال تدخلات محددة الأهداف؛

*ج)* أن التشغيل البيني يمكّن المستعملين في جميع أنحاء العالم من إجراء معاملات السداد الإلكترونية بطريقة سهلة وميسورة التكلفة وسريعة وسلسة وآمنة عن طريق حساب تعامل وحيد، وإلى أن الحاجة إلى التشغيل البيني هي أيضاً أحد النتائج التي توصل إليها فريق المهام المعني بجوانب الدفع في الشمول المالي (PAFI) التابع للجنة المعنية بالمدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) ومجموعة البنك الدولي، الذي حدّد التحسينات اللازمة في أنظمة وخدمات الدفع من أجل زيادة المزيد من الشمول المالي؛

*د )* أنه على الرغم من النجاح الهائل للخدمة المصرفية المتنقلة M‑PESA في كينيا، حيث يمر تقريباً ثلت الناتج المحلي الإجمالي عبر هذه الخدمة، فإن الخدمات المالية الرقمية لم تحظَ بنفس القدر من النجاح وحجم الاستعمال في اقتصادات ناشئة أخرى؛

*ﻫ )* أن تكاليف المعاملات في الخدمات المالية الرقمية والتحويلات المتنقلة لا تزال مرتفعة بالنسبة لمن هم في أسفل الهرم؛

*و )* عمل الفريق المتخصص لقطاع تقييس الاتصالات المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) في تحديد التحديات الرئيسية التي تمنع النهوض بنشر الخدمات المالية الرقمية على الصعيد العالمي ووضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي ترمي إلى توفير أدوات للهيئات التنظيمية من كلا القطاعين لوضع استراتيجيات فعالة للشمول المالي،

تقرر

1 مواصلة تطوير برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات الذي أطلقه في ديسمبر 2014 الفريق المتخصص لقطاع تقييس الاتصالات المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS) من أجل الإسهام في الجهود العالمية المبذولة لتعزيز الشمول المالي، كجزء من عمليات الأمم المتحدة؛

2 أن تأخذ في الحسبان التقدم الذي أُحرز في الندوات الدولية بشأن الخدمات المالية الرقمية من خلال نشر النتائج المنبثقة عنها على أوسع نطاق ممكن؛

3 تشجيع اعتماد توصيات من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة فعّالة لتعزيز الشمول المالي ورقمنة المدفوعات الحكومية وتحسين إدارتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛

4 دعوة الأطراف المعنية إلى العمل معاً من أجل وضع معايير ومبادئ توجيهية للحماية في مجالات التشغيل البيني ورقمنة المدفوعات وأمن المعاملات في الخدمات المالية الرقمية،

تكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات بالتعاون مع مديري المكاتب الأخرى

1 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تطبيق هذا القرار إلى مجلس الاتحاد سنوياً وإلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2020؛

2 بإطلاق مشاريع تجريبية تهدف إلى سد الفجوة التقييسية بشأن قضايا الخدمات المالية وخاصةً في البلدان النامية؛

3 بدعم إعداد تقارير وأفضل الممارسات بشأن خدمات الشمول المالي، مع أخذ الدراسات ذات الصلة في الاعتبار، وخاصة الأعمال الجارية في الفريق المتخصص لقطاع تقييس الاتصالات المعني بالخدمات المالية الرقمية (FG DFS)، بما في ذلك القضايا المتصلة بجملة أمور من بينها التشغيل البيني وحماية المستهلكين والتكنولوجيات الناشئة مثل العملات المجفرة؛

4 بتشجيع استخدام أدوات وتكنولوجيات مبتكرة بما في ذلك الخدمات المصرفية المتنقلة ومنصات الدفع والمدفوعات المرقمنة، حسب الاقتضاء؛

5 بإنشاء منصة للتعلّم من الأقران والحوار وتبادل الخبرات في الخدمات المالية الرقمية بين البلدان والمناطق، والهيئات التنظيمية من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية الرقمية وخبراء الصناعة والمنظمات الدولية والإقليمية؛

6 بتنظيم حلقات دراسية وورش عمل للبلدان النامية لزيادة الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والتحديات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي؛

7 بتقديم تقرير إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات عن التقدم المحرز بشأن فقرة *"تدعو الأمين العام"* أدناه،

تدعو الأمين العام

إلى مواصلة التعاون والتآزر مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في بلورة الجهود الدولية المستقبلية للتصدي للشمول المالي بشكل فعّال،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه

1 إلى مواصلة المساهمة بنشاط في لجان الدارسات بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي؛

2 إلى مواصلة أو استهلال برامج عامة وخاصة تشمل الشمول المالي الرقمي على أن تراعى على النحو الواجب توصيات قطاع تقييس الاتصالات المتعلقة بهذه المسألة؛

3 إلى تقاسم أفضل الممارسات وإذكاء الوعي بالفوائد المرتبطة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات طبقاً لتوصيات الاتحاد المتعلقة بهذه المسألة؛

4 إلى تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وحماية المستهلكين لتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بهدف زيادة الشمول المالي؛

5 إلى الاتصال بالنظراء الوطنيين المسؤولين عن الشمول المالي من أجل تقديم الدعم والإسهام في العملية الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الشمول المالي من أجل التنمية المستدامة عن طريق توفير معلومات وإعداد اقتراحات مشتركة تتعلق بالشمول المالي الرقمي،

تدعو الدول الأعضاء

1 إلى إدماج رقمنة المدفوعات الحكومية في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الشمول المالي وجعل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أداة أساسية لتوفير الخدمات المالية إلى الذين لا يستفيدون من الخدمات المالية؛

2 إلى الاضطلاع بإصلاحات تكفل للمرأة المساواة في الحصول على الخدمات المالية، كوسيلة للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

3 إلى تعزيز قدرات المؤسسات المالية الوطنية على تشجيع وتوسيع الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

4 إلى زيادة التعاون، حسب الاقتضاء، بين السلطات التنظيمية الوطنية من أجل إزالة العوائق التي تمنع مقدمي الخدمات غير المصرفية من النفاذ إلى البنية التحتية لنظام المدفوعات، ومقدمي الخدمات المالية من النفاذ إلى قنوات الاتصالات وتحسين الشروط لإنجاز تحويلات أقل تكلفة وأكثر أمناً وسرعة في كلّ من بلد المصدر والبلد المستفيد، بما في ذلك من خلال تحسين ظروف السوق التنافسية والشفّافة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_